اقتصاد

قانون جديد للمصارف العامة قيد الدراسة..وبث مباشر لنقاشات القانون منع وسائل الإعلام من متابعة التغطية!

حمدان لـ«الوطن»: الاستمرار بعمل المصارف وفق قانون المؤسسات غير مقبول

الخليل: الاستفادة من تجربة المصارف الخاصة في بعض القضايا وتطويرها

| عبد الهادي شباط

تسبب قيام مندوبة موقع إلكتروني بتصوير مجريات اجتماع لمناقشة قانون المصارف في وزارة المالية أمس وبثه مباشرة، إلى منع الإعلام من حضور الاجتماع، بطلب من وزير المالية مأمون حمدان، والاكتفاء بالتصريحات التي تمت قبل بدء الاجتماع.

بالعودة لمجريات الاجتماع الذي حضره حاكم مصرف سورية المركزي ووزير الاقتصاد ورئيس هيئة تخطيط الدولة ومديرو المصارف العامة، فقد عرض معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف مسودة مشروع القانون الناظم لعمل المصارف العامة، على حين بيّن وزير المالية أن مسودة المشروع المطروحة هي قيد النقاش والتداول للوصول إلى رؤية موحدة وشاملة لصياغة قانون مصرفي يلبي المصلحة الوطنية ويسهم في زيادة تفعيل دور المصارف العامة، وتحقيق التمويل اللازم لمختلف المشروعات بما يتلاءم مع توجهات الاستثمار التي تعمل عليها الحكومة، ومتطلبات التمويل الخاصة بالمرحلة المقبلة من إعادة الإعمار والخطط المرافقة لها، وأن وزارة المالية تعمل على التشاور مع كل الجهات المعنية بالمصارف العامة وخاصة مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والمصارف العامة.. وغيرها من الجهات الأخرى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن وزير المالية أنه لا يمكن قبول الاستمرار بعمل المصارف العامة بقانون المؤسسات العامة رقم ٢، وذلك لما للمصارف من خصوصية في المهام والأداء، فلا بد من توافر أرضية تشريعية مرنة وشاملة تسمح بهوامش أوسع من المرونة في العمل المصرفي وتمكن من تأمين مستلزمات نجاح العمل المصرفي وخاصة القدرة على اختيار وانتقاء كوادر مهنية يمكنها العمل في القطاع المصرفي وتنفيذ المهام المطلوبة منها.

واعتبر الوزير أن عمل المصارف العامة بقانون المؤسسات العامة كان معوقاً للمصارف، ومن أسباب تراجع دورها، والتعثر في بعض المهام، لكن لا يمكن تحميل القانون كل العثرات والأخطاء المصرفية في القطاع العام.

الاستفادة من الخاص

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أنه لا يمكن التعامل بنفس القانون مع المصارف العامة والمؤسسات العامة الأخرى، لما للعمل المصرفي من خصوصية، وأن مع تحرير العمل المصرفي قبل سنوات ودخول المصارف الخاصة للسوق المحلية بات لا بد من تحديث المصارف العامة وتعديل التشريعات الناظمة لعملها ومنحها المرونة والقدرة على المنافسة، وانه يمكن الاستفادة من تجربة القطاع المصرفي الخاص في بعض القضايا والعمل عليها وتطويرها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الاقتصاد ضرورة التوجه بالعمل المصرفي نحو أنظمة الحوكمة وتفعيل مجالس الإدارة في المصارف العامة ومنحها صلاحيات أوسع وتمكينها من العمل على رسم السياسات العامة في المصرف واتخاذ القرارات وممارسة دورها في الرقابة والمتابعة، وأنه لا بد من العمل على لحظ تحفيزات خاصة للعمل في المصارف العامة تسمح بتأمين كفاءات مميزة للعمل في هذه المصارف.

ورأى في المحصلة أنه لا بد من الوصول لمصارف عامة تحقق دورها في تمويل مشروعات التنمية التي تعمل عليها الحكومة وتلبي متطلبات التوجهات الاقتصادية والمشروعات المرافقة لعملية إعادة الإعمار.

أنصاف الحلول

اعتبر رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني أن مسودة المشروع تمثل حالة من أنصاف الحلول، وأن مثل هذه المعالجات قد تخلق مشكلات على التوازي مع الحلول التي يمكن أن تقدمها، إضافة لاشتمال المسودة على ازدواجية لجهة اعتبار المصارف مؤسسات عامة وبنفس الوقت تحاول المسودة عبر بعض المواد الخروج عن محددات المؤسسة العامة، وهنا يسأل الصابوني عن معايير تصنيف المؤسسة بعامة أو خاصة، فهل يعود ذلك لملكيتها أم لنمط الإدارة؟.

وعلّق الصابوني على بعض المواد التي تحدد علاقة المصارف العامة بالوزير المختص وأجهزة الرقابة وخاصة الجهاز المركزي للرقابة المالية، مبيناً أنه يتضح من بعض المواد أن هناك حالة قلق لدى واضع المسودة عند الحديث عن الرقابة لذلك حاول في الوقت نفسه حصرها بالبنك المركزي وترك الباب مفتوحاً على بعض الجهات الرقابية الأخرى.

واعتبر أن قانون المؤسسات يلبي متطلبات المرحلة التي تم إنجازه وقتها لكن الكثير من معطيات وظروف العمل تغيرت ولابد من تعديل أنظمة العمل بما يتوافق مع ذلك.

من مواد المشروع

ذكرت النسخة الأولية لمسودة المشروع (حصلت «الوطن» على نسخة منه) في المادة الثانية أن تحدث في الجمهورية العربية السورية بموجب هذا القانون مصارف على شكل مؤسسات عامة، ذات طابع اقتصادي وترتبط بالوزير ويعتبر المصرف تاجراً في علاقته مع الغير وتمارس المصارف نشاطها بإشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته فقط وفقاً لأحكام قانون مجلس النقد والتسليف رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته من دون أي جهة رقابية أخرى.

بينما جاء في المادة الثالثة من مشروع القانون أن يتمتع المصرف المحدث بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون المركز الرئيس في دمشق أو إحدى المحافظات، وللمصرف إحداث فروع ومكاتب له داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها وفق أحكام وقرارات مصرف سورية المركزي، وتحدثت المادة الرابعة عن إحداث المصرف بموجب صك تشريعي وفي المادة الخامسة يحدد صك إحداث المصرف اسمه ومركزه الرئيسي ورأسماله الاسمي ومصادر تمويله وأسس استخدام موارده وأغراضه والأعمال التي يقوم بها.

وعن إدارة المصرف بينت المادة السادسة أن يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة ومدير عام حيث لحظت المادة السابعة أن المجلس هو السلطة العليا المختصة برسم السياسة التي يسير عليها المصرف لتحقيق الغرض الذي قام لأجله، ويتمتع بالصلاحيات الكاملة في الإشراف على إدارته وتسيير أعماله، ويعمل في إقرار الخطط وحسن تنفيذها والإدارة الاقتصادية لتحقيق الريعية بما لا يتعارض مع سياسة الدولة وخططها العامة والقوانين النافذة.

وذكرت المادة الثامنة أن يتم تشكيل المجلس بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير ويتألف من تسعة أعضاء، أربعة أعضاء مستقلين من بينهم رئيس المجلس، وممثلين عن اتحادات العمال والجهات ذات الصلة وثلاثة أعضاء من المصرف (المدير العام وينوب عن رئيس المجلس- معاون المدير العام- مدير مركزي تنفيذي) واثنين من الخبراء في المجال المالي والمصرفي والتقني، ويسمي المجلس أميناً للسر من العاملين في المصرف بناءً على اقتراح من المدير العام.

كما أوضحت المادة التاسعة أن مهام المجلس رسم سياسات وأهداف المصرف ومتابعة تنفيذها ووضع مشاريع الأنظمة واللوائح ورفعها للجهات المختصة ووضع الخطط التفصيلية والبرامج التنفيذية التي تكفل كفاءة عمل المصرف وأداءه، ووضع الخطط السنوية والتي تتضمن الخطط الاستثمارية والإنتاجية والتجارية والموارد البشرية والموازنة التقديرية، ودراسة التقارير التي يقدمها المدير العام للمجلس حول تنفيذ خطط المصرف، ودراسة كل ما يحال له من الوزير أو المدير العام، أو اللجان المنبثقة عن المجلس، واتخاذ القرارات بكل ما يتعلق بالأعمال التي تساعد في تحقيق سياسة وأهداف المصرف والعمل على تطبيق قواعد وممارسات الحوكمة وبما لا يخالف أحكام هذا القانون.

بينما تظهر المادة ٢١ توزع نسبة من الأرباح السنوية الصافية على العاملين بالمصرف بما لا يتجاوز ١٠ بالمئة منها وفق أسس يضعها المجلس، في حين تدقق المادة ٢٢ جميع حسابات المصرف من مدقق حسابات خارجي ويعتبر الجهاز المركزي للرقابة المالية بمثابة مدقق الحسابات الخارجي.

وذكرت المادة ٢٦ أن تضع مجالس إدارات المصارف نظاماً موحداً للرواتب والأجور ويصادق عليه من قبل الوزير والمادة، وبموجب المادة ٢٧ يحق للمصرف المساهمة في مؤسسات وشركات وطنية وتداول الأوراق المالية، كما للمصرف حق الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يملكها أو بيعها وفقاً للقوانين النافذة ولمصلحة المصرف في الأسواق المالية تبعاً لمقتضيات المصلحة بعد الحصول على الموافقة المسبقة من مصرف سورية المركزي.

وبحسب المادة ٢٨ يعفى المصرف من تقديم الكفالات والتأمينات والرسوم القضائية لدى مراجعة المحاكم ودوائر التنفيذ، وتعفى العقود والعمليات التي يجريها المصرف من تصديق مجلس الدولة.

وبينت المادة ٣٠ أن تقوم المصارف بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون، وبحسب المادة ٣١ يجتمع المديرون العامون للمصارف كلما اقتضت الضرورة لمناقشة كل ما يتعلق بالأعمال المصرفية، واقتراح الحلول المناسبة لما فيه مصلحة القطاع المصرفي.

> الصابوني: مشروع القانون يعتبر من أنصاف الحلول وقد يسبب المشكلات

كشتو: الإنتاج الزراعي في سورية قابل للتصدير ولا تأثير له في الاستهلاك المحلي

«التموين» لـ«الوطن»: المشتريات من الأردنيين ليست للتجارة ولن تؤثر في الأسعار

| علي محمود سليمان

أكد مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أنه لا يوجد أي مؤشر لارتفاع الأسعار بعد فتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن، لافتاً إلى أن ما يشاع حول ارتفاع أسعار بعض السلع والمواد نتيجة زيادة الطلب عليها مع دخول الأردنيين غير دقيق ولا يوجد له أي مستند صحيح.

ولفت المصدر إلى أن ما يشتريه الأردنيون من بضائع وسلع لا يشكل ضغطاً على الطلب في الأسواق لكونها حالات فردية، حيث تلاحظ سيارات لمواطنين تحمل كميات من السلع، أي إنها لا تتعدى المشتريات الفردية وليست بقصد التجارة، مشيراً إلى أنه حتى تاريخه لم تشهد الأسواق تسجيل طلبات على كميات كبيرة تحمل ضمن شاحنات بقصد التجارة لتعبر معبر نصيب إلى الأردن، حيث إن الأسواق السورية مشبعة بالسلع والبضائع بأنواع مختلفة وأسعار متفاوتة.

وبيّن أن الأسواق السورية تشهد حالة استقرار في الأسعار منذ فترة ولم يتم تسجيل ارتفاع أسعار ملموس، على الرغم من مرور فترة قصيرة شهدت تذبذباً في سعر الصرف ولكنها لم تؤثر في الأسواق بشكل ملموس، وخاصة الاستيراد، لكون إجازات الاستيراد تحتاج لفترة تقارب ثلاثة أشهر ليتم تنفيذها.

من جانبه أكد رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو لـ«الوطن» أن الصادرات الزراعية الخام شكلت نحو ٥٦ بالمئة من صادراتنا خلال سبع سنوات الماضية، وإذا أضيف إليها صادرات التصنيع الزراعي؛ ترتفع النسبة إلى حوالى ٨٠ بالمئة، مشيراً إلى أن هذه النسبة قابلة للارتفاع بعد إعادة افتتاح معبر نصيب الحدودي مع الأردن، معتبراً أنه من الطبيعي أن تكون أول شاحنة تعبر إلى الأردن هي شاحنة محملة بالمنتجات الزراعية من خضار وفواكه لأن سورية بلد زراعي بالدرجة الأولى.

ولفت كشتو إلى أن أحد أهم النقاط في التعافي الاقتصادي هي فتح المعابر التي يعتمد عليها في تسويق منتجاتنا وتصديرها، وتكمن أهمية معبر نصيب في إيصال منتجاتنا إلى الأسواق المستهدفة في الأردن ودول الخليج، وخاصة المنتجات الزراعية، مشيراً إلى أن كميات الإنتاج الزراعي من خضر وفواكه في سورية تعتبر جيدة وقابلة للتصدير من دون أن تؤثر في الاستهلاك في السوق المحلية من ناحية الكميات أو الأسعار أو الجودة، وعلى العكس فإن فتح المعابر وعودة التصدير يشجعان الفلاحين على زيادة المساحات المزروعة بالخضر والفواكه ومن ثم زيادة الإنتاج.

وكشف كشتو عن اتصالات مكثفة تجري حالياً مع الجانب الأردني متمثلة بجمعية المصدرين ومستوردي الخضر والفواكه الأردنية، وذلك لعقد لقاءات مشتركة بهدف التباحث في الرؤية الاستراتيجية للتبادل الزراعي من ناحية تحديد المنتجات المستهدفة والأنواع والكميات.

وبالنسبة للكميات التي يمكن تصديرها لفت كشتو إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى التروي، بانتظار اكتمال الصورة للكشف عن العقود الممكن توقيعها والأسواق المستهدفة.

هذا وقد شهدت الأيام الأولى لفتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن تدفق أعداد كبيرة من المواطنين الأردنيين بهدف تسوق البضائع من الأسواق السورية نتيجة فارق الأسعار بين البلدين، لأن أغلب السلع في سورية تعدّ منخفضة الأسعار مقارنة مع مثيلاتها في الأردن.

كل يوم يدفع السوريون ٩ ملايين ل.س لشراء الحظ

| صالح حميدي

باعت المؤسسة العامة للمعارض بطاقات يانصيب بأكثر من ٢,٤ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) وحتى نهاية شهر أيلول الماضي، أي بوسطي يومي تقريبي ٨,٩ ملايين ليرة، يدفعها السوريون لشراء أوراق الحظ.

وبحسب تقرير للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تم بيع نحو ٥ ملايين بطاقة في حين تم إعادة ٧٧٤ ألف بطاقة من البطاقات المصدرة.

وفي التفاصيل، تم بيع بطاقات بأكثر من ١,٧ مليار ليرة مباعة خلال الربع الأول شملت ٢,٣ مليون بطاقة، وما يقارب قيمة ٧٨٠ مليون ليرة خلال الربع الثاني شملت ١,٣ مليون بطاقة، وبنحو ٨٩٩ مليون ليرة خلال الربع الثالث شملت ١,٤ مليون بطاقة.

هذا وبلغت قيمة مبيعات المؤسسة من اليانصيب الفوري (امسح واربح) الممتاز الثاني ١٠٠ مليون ليرة، شملت نصف مليون بطاقة مباعة بسعر ٢٠٠ ليرة للبطاقة الواحدة.

وبحسب التقرير، تشرف المؤسسة العام للمعارض والأسواق الدولية على إقامة المهرجانات والبازارات المنظمة من قبل شركات تنظيم المعارض حيث نفذت المؤسسة ٤٨ فعالية خلال الربع الثالث من العام الجاري، منها ١٣ معرضاً متخصصاً و٦ مهرجانات تسوق و٢٩ بازار بيع، أبرزها معرض التعليم العالي والتدريب، والمعرض الدولي لإعادة إعمار سورية، والمعرض الدولي المتخصص بمواد ومستلزمات وتكنولوجيا وتقنيات الحجر «الحجر السوري»، والمعرض الدولي المتخصص بالاستثمار والتطوير العقاري والبنوك والخدمات المصرفية والتأمين «سيريا سكيب»، ومعرض فرص العمل للتوظيف والتدريب.

من جانب آخر تسعى المؤسسة إلى تفعيل المعارض الخارجية، حيث لفت التقرير إلى العديد من الاجتماعات الخاصة بتفعيل خطة المعارض جرت مع اتحادات غرفة التجارة والصناعة والمصدرين وغيرها وتمخضت عن وضع برنامج تتضمن ٢٢ معرضاً للعام ٢٠١٨ منها ١٦ معرضاً تخصصياً في مختلف المجالات وقطاعات الاقتصاد.

وتعتمد المؤسسة إجراءات تنفيذية موضوعة من قبل وزارة الاقتصاد تتمحور حول تقديم الدعم للعديد من المعارض الداخلية والخارجية وتشجيع الصادرات من خلال تقديم الدعم لشحن العقود المبرمة على هامش بعض المعارض وتقديم كل وسائل الدعم اللازم والتسهيلات الممكنة لأي معرض يقام على أرض مدينة المعارض على طريق المطار بدمشق.

«الغرفة الفتية» وبنك البركة يطلقان الملتقى الأول لـ«المسؤولية الاجتماعية»

| الوطن

عقدت الغرفة الفتية الدولية في دمشق ملتقى «المسؤولية الاجتماعية الأول» يوم أمس بشراكة إستراتيجية مع بنك البركة سورية ورعاية أكاديمية من الجامعة السورية الافتراضية.

يهدف الملتقى إلى تسليط الضوء على أهمية الربط بين العلوم الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وكيفية تطبيقها بالواقع والفائدة المرجوة منها في المؤسسات الخاصة والحكومية، وأيضاً محاولة إيضاح كل الأبعاد الخاصة بها من خلال سماع تجارب الشركات التي سبق لها أن انطلقت بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية في سورية.

وتطرق الملتقى من خلال الأوراق البحثية التي تم عرضها إلى العديد من المحاور تضمنت العدالة في التوظيف والاستقطاب، وفي التدريب وتقييم الأداء، وتحسين جودة حياة العمال ومدى تطبيق حياة المسؤولية ضمن إدارة الموارد البشرية، والعلامة التجارية وربطها بالمسؤولية الاجتماعية، ومخرجات واستدامة مشروعات المسؤولية الاجتماعية، وأداء المؤسسة وعكسه على رضا المتعاملين ولماذا علينا الإنفاق في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ وما العائد المطلوب؟ إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية للجامعات السورية وطرق أدائها، والمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالحوكمة والمؤسساتية والقوانين الناظمة لها، والمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المنظمة الدولية للتقييس.

وفي كلمة له خلال افتتاح الملتقى قال الرئيس المحلي للغرفة الفتية الدولية في دمشق وسيم سعد: «تعمل الغرفة على دراسة احتياجات المجتمع وخلق مشروعات تعمل عليها الغرفة وأعضاؤها على تنفيذها حيث يقوم مجلس الإدارة في كل عام على تبني إستراتيجية لعمل الغرفة، فقد تبنى مجلس الإدارة هذا العام إستراتيجية نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية في الأفراد والمجتمع وصولاً إلى دفع الشركات والمؤسسات في المجتمع السوري لنشر وتبني ثقافة المسؤولية المجتمعية للشركات».

بدوره أوضح مدير المشروع نذير غبرة بأن ملتقى المسؤولية الاجتماعية الأول في دمشق جاء ليسد الثغرة بين الواقع الفعلي والواقع المخطط له لكونه تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أسباب النجاح الرئيسية لأي مؤسسة في سورية وفي العالم أيضاً، ومن أحد أهداف الملتقى إضافة إلى ما ذكر سابقاً عقد لقاء يجمع بين العاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية والباحثين الأكاديميين للوصول إلى نقاط موحدة بينهما، والتوضيح بأن المسؤولية الاجتماعية تساعد على خلق ميزة تنافسية للشركة.

وبهذه المناسبة صرح الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية محمد عبد الله حلبي بأن أحد أهم الأهداف التي نرجوها من هذا الملتقى هو إحداث نوع من التغيير في فهم مؤسساتنا وشركاتنا الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، بحيث يضمن ذلك الانتقال من مفهوم تقديم الخدمة التطوعية وفقاً لمبدأ التبرع والإحسان إلى مراتب أعلى وأسمى ترتكز على الأداء المسؤول والمواطنة الصالحة وخدمة المجتمع.

وأضاف: لقد كان بنك البركة من البنوك السابقة في المبادرة نحو مسؤولياته تجاه المجتمع ليأخذ دوراً ريادياً وخلاقاً، من خلال تقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع ضمن إطار مسؤوليته المجتمعية الذي تبنيناه كاتجاه مؤسسي وثقافة ونهج متفق عليه.

وهذا تم خلال الملتقى الإعلان عن مسابقة بحثية موضوعها «ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات»، وتوضيح أهميتها في خلق ميزة تنافسية للشركات.